

الاعلام بين التغيير وحرية التعبير ما بعد العولمة

Media between change and freedom expression after globalization

تاريخ النشر: 2021/07/15	تاريخ القبول: 2020/10/01	تاريخ الارسال: 2020/02/27
-------------------------	--------------------------	---------------------------

*ط.د. محمدي اسمهان

جامعة الجزائر 3

ismahane.mhamdi@univ-msila.dz

ملخص :

يعتبر الاعلام اليوم من أهم الوسائل التي تعتبر عاملا أساسيا وهاما في عمل السلطة حتى أصبحت تدعى بالسلطة الرابعة . وتعتبر النخبة أهم من يقوم بالعمل الإعلامي النخبوي الفعال والناجح خاصة مع أوضاع المنطقة العربية بصفة خاصة والوضع الدولي بصفة عامة أين أصبحت وسائل الاعلام والاتصال عاملا أساسيا في اسقاط الأنظمة وتغيير الحكومات والتأثير في السياسات الخارجية للدولة والسياسة الدولية بصفة عامة. وأصبحت فكرة التغيير أمرا هاما في غياب حرية التعبير والعدالة الاجتماعية من جهة والتسلط و الفساد وغيرها من الآفات التي عرفتھا الدول من جهة أخرى في مرحلة ما بعد العولمة التي عرفت تغيرا جذريا في ثقافة الشعوب و الأفراد بفكر عالميا جديد عابر للحدود مع سرعة التواصل والانتشار بفعل وسائط التواصل و تطور الوسائل و التقنيات لذلك.

وبالتالي أصبح الاعلام أحد أهم وسائل تواصل النخبة ونشر افكارها التي تعمل عملا مهما في نقل الفكر والخبر في ظل حرية التعبير عبر العالم

الكلمات المفتاحية: الاعلام والعدالة ، النخبة وحرية التعبير وحرية التعبير، التغيير وحقوق الانسان .

*المؤلف المرسل: محمدي اسمهان

Abstract:

The media is currently considered one of the most important means adopted by the Authority and has become called “the fourth authority”, and also the elite is considered the most important of the work of the media elite effective and successful, especially with Arab region situation and the international situation where the media and communication have the power to overthrow regimes and change governments and have influence in the foreign policies of the State and international policy in general.

With the absence of freedom of expression, social justice, corruption and domination, the idea of change has become important, On the other hand, the post-globalization phase witnessed a radical change in the culture of peoples and the spread of a new global cross-border thought with the speed of communication between people due to the media and the development of means and techniques.

Thus, the media has become one of the most important means of communication of the elite and the dissemination of its ideas, which is an important work in the transmission of thought, news and freedom of expression across the world.

Key words: *Media and Justice; Elite and freedom of expression; Change and Human Rights.*

مقدمة:

إن أهم ما يعاني منه المجتمع الدولي اليوم بصفة عامة وكل المجتمعات المحلية بصفة خاصة هي حرية الرأي والتعبير، حيث تعاني الكثير من التسلط والقوانين المجحفة في وقت اضحى فيه الاعلام السلطة الأولى على مستوى النظام الدولي في زمن ما بعد العولمة.. بعدما كان سلطة رابعة.. واصبح تساقط الحكومات وتناثر عروشها بجرة قلم او بلقطة مصور او كلمة محرر او برسم كاريكاتور، في وقت اصبح التحكم في هذا السيل الجارف صعب جدا. فبعدما كانت الفيضانات والاعاصير تعمل (التسونامي) وتجرف الأخضر واليابس اصبحت المعلومات ووسائلها تثير البراكين وتحرق الأخضر واليابس.. وأصبحت أزل ما تطلبه الشعوب قبل الرغبة والسكن.. التعبير والحرية.. في ظل التغيير الذي يشهده العالم والوضع الدولي في وقت اختلط الحابل بالنابل بين الحرية وحدودها وبين التغيير وحرية التعبير وحدود ذلك

- الخلفية التاريخية لحرية الإعلام:

لو بحثنا تاريخيا عن بدايات حرية الإعلام، وعن جانب هام من جوانبها وهو ما يُعرف بحرية الرأي والتعبير لوجدنا بأن الاهتمام بها كان واضحا، ومنذ القرن السابع عشر الميلادي، حيث أصدر البرلمان البريطاني عام 1689 "قانون حرية الكلام في البرلمان" ثم جاءت الثورة الفرنسية ولتصدر "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" عام 1789. وتشير المادة 11 من هذا الإعلان الفرنسي إلى "حرية نشر الأفكار والآراء" التي تعتبرها من الحقوق الأساسية للإنسان، كما تؤكد على حق كل مواطن في "الكلام، والكتابة، والطباعة بشكل حر".

وأكد التعديل الأول المضاف إلى الدستور الأمريكي، والذي تم اعتماده في 17/9/1787، على حرية الكلام والصحافة حيث نص على ما يلي: "لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلميا، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف".

حيث تستمد وسائل الاعلام قوتها وحياتها لا من حريتها فقط بل من حريات مختلفة ومتشابكة مع بعضها البعض عندما تترابط تكون مجموعا كاملا يجسد الحرية الاعلامية وتتمثل في :

- الحرية الشخصية: فلكل انسان الحرية في خصوصياته العائلية والمعتقد والملبس وغيرها من الأمور الشخصية دون التدخل فيها أو الاستبداد في مجال حقوقه الشخصية. ونبرز

- أن ما حدث في الجزائر بعد 22 فيفري حالة شاذة في المنطقة العربية عبرت عن فكر باطني للشعب الجزائري بغالبيته فقد كان قمة في الرقي والتحضر بكل المقاييس.
- حرية الفكر: ان تكون الحرية الكاملة حرية للمرء في التفكير وتجسيد أفكاره في ابحاث ورؤى تجسد نتاجا لفكره، فأبحاث الكون بصفة عامة هي نتاج فكر لكثير من الباحثين والمفكرين مرو عبر التاريخ والازمان واحترام افكارهم هو احد ما تزخر به الثقافة الانسانية والحاجة للحرية ضرورية لتطوير الفكر البشري. فكرامة الانسان هي الأساس لكل الحقوق الأساسية، وهي دليل إنسانية البشر وإذا كانت الكرامة الإنسانية هي المنبع لحقوق الانسان جميعاً فقد كانت هذه المسألة ولازالت غاية جميع القوانين والدساتير وعماد حياة الفرد الاجتماعية وهذا ما عبرت عنه المواثيق والإعلانات والعهد الدولية المتعلقة بحقوق الانسان حيث جاء في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 أن (الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية والثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم)، إن ما تقدم يظهر أن حقوق الانسان مرتبطة ارتباطاً جذرياً بالعقيدة الصحيحة وأن الإيمان بالله تعالى أولاً وبالشرعية المنزلة ثانياً هو مصدر الحقوق وأساسها.³²
- حرية التعبير عن الرأي: من حق كل انسان الحق في التعبير وحق ابداء الرأي. ومن حق كل انسان في هذا الكون أن يعبر كيفما شاء في الحدود التي لا يضر فيها ولا يتجاوز حدود الآخرين من خلال ابداءه لرأيه حسب خصوصيته. وإذا كانت المعلومات تشكل عصب وجوهرة التنمية في مرحلة العولمة وما بعدها ، فإن (أي تنمية تكنولوجية منزوعة من سياق مجتمعها وثقافته هي تنمية بلا روح)⁴.
- حرية الصحافة: والتي تعتبر أهم الوسائل التي يمكنها ان توصل الحقيقة و إذاعة الخبر بكل حرية ومصادقية. وحاجتها الى الحرية ضرورية لتقوم بعملها المنوط به وتكون أداة فاعلة في المجتمع.
- حرية الانتخاب: إن الانتخاب حق وواجب شرعي أقرته كل القوانين والدساتير العالمية لكل مواطن له جنسية دولة ينتمي اليها حددتها القوانين بشروط محددة متى اكتسب الشخص الحق في الانتخاب يمتلك هذا الحق ولكل انسان في ان ينتخب وله حق الاختيار دون أي اجبار او اعتداء على حقه.

- حرية التملك: إن من حق أي انسان الحرية في التملك داخل بلده بما تقتضيه الحقوق والواجبات وتسمح به القوانين الداخلية للدول دون اجحاف أو ظلم في حق مواطنيها وكل الناس سواء في ذلك..
- حرية التنقل: من حق أي فرد داخل دولة النقل في اقليمها بحرية مادام في اطار القوانين المعمول بها. دون تقييد لحرية تنقله.
- حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساته: من حق أي مواطن يرى أن حقوقه مهضومة ومسلوبه الحق في القضاء للحصول على حقه. حرية المعتقدات.
- حرية تنظيم الاجتماعات العامة: إن حرية تنظيم الاجتماعات العامة لمنظمات المجتمع المدني هي احد أهم اهم الحقوق في اطار القوانين المعمول بها والسارية داخل اقليم أي دولة.
- حرية تأسيس الجمعيات والمنظمات السياسية والأحزاب السياسية: لكل فرد الحق في التحزب والحق في تأسيس الجمعيات والمنظمات الحزبية باعتباره مواطنا يتمتع بكافة الحقوق التي اقترتها القوانين المدنية.
- حرية الانتساب للجمعيات والمنظمات الأهلية: لكل شخص الحق في الانتساب الى الجمعيات الوطنية والدولية بحسب رغبته وحرية اختياره بشرط عدم المساس بالمبادئ والقوانين الدولية والداخلية. ولكل مواطن الحق في التعبير عن اراءه ومعتقداته من خلال ذلك بما يسمح به القانون.
- حرية المشاركة في الاعتصامات والتظاهرات السلمية: بما يسمح به القانون لكل دولة وفيه مصلحة عامة دون الاخلال بأمن الدولة أو مكتسباتها بصفة عامة وبما تسمح به القوانين المعمول بها.⁶⁵

ثانيا: الاعلام وبناء العلاقة بين المجتمع المدني

والدولة ضمن الخصوصية العربية الإسلامية

إن المجتمع المدني يعتبر أحد أهم الآليات المجتمعية التي من شأنها أن تخلق التوازن والاستقرار داخل المجتمعات وهو يشير إلى مجال الفعل الجماعي التطوعي الذي يقوم حول مصالح وغايات مشتركة. وللإعلام الدور الكبير في بناء علاقة متينة بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها.. فغالبا ما تكون المجتمعات المدنية مؤلفة من منظمات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة والمنظمات غير الحكومية والجماعات الخاصة ومنظمات

النساء والمنظمات القائمة على أساس العقيدة والروابط المهنية والنقابات وجماعات العون الذاتي والحركات الاجتماعية وجمعيات الأعمال والاتحادات وجماعات الدفاع

1- في البحث عن تأصيل للمجتمع المدني في الإسلام:

مجتمع مدني سابق على دولته باعتباره بيئة التشكل السياسي لدولة الإسلام الأولى وقد استطاعت الدولة الإسلامية من ان تجعل المجتمع المدني فعالا بكل معان الكلمة انطلاقا من مبدأ العدالة و الحرية و المساواة.

2- المجتمع المدني في العالم العربي:

مجتمع مدني غائب وغير واضح المعالم وقد يكون معدوما في دول مازالت تعاني التبعية الفكرية والسياسية والنمطية العشائرية التقليدية في التركيبة الاجتماعية، ودول غير مكتملة الكيان كما تسعى العديد من القوى المتحكم في النظام السياسي الدول أن تجعل منه مجتمعا مدنيا خاملا وتابعا وهذا من اجل التحكم في سياساته وأنظمتها بكل الوسائل⁷ ومن جهة أخرى يمكن أن نميز بأن المجتمع المدني الجزائري اظهر قمة الرقي في الحراك بعد 22 فيفري بغض النظر عن المنطلقات والأهداف.

- الاعلامي المثقف: سلطته و دوره:

من الصعب أن تجد اعلاميا مثقفا وناجحا لكن من الاصعب أن تجد اعلاميا مثقفا له الارادة وفعالا بمعنى الكلمة ومؤثرا في موقعه فسلطة المثقف كيان معنوي بالدرجة الأولى، وإذا ما حدث هذه السلطة بأية طريقة من الطرق، خمد تأثيرها بعد ذلك تدريجياً... فكيف يمكن ان تحد هذه السلطة؟

- 1- تناول السلطة الحاكمة داخل المجتمع على الدستور والقانون والقضاء .
- 2- الترهيب المباشر وممارسة السلطة الحاكمة لمختلف صور القمع في حق المثقف .
- 3- محاربة المثقف في لقمة عيشه من خلال منعه حق النشر والتوزيع، ومنع الآخرين من التعامل معه بل ومنعه حق الاجتماع أيضاً .
- 4- تجاهل او تسفيه تظلمات المثقف والاستهزاء بها .
- 5- محاولة الترغيب، ومحاولة استقطاب المثقف لخدمة أجهزة السلطة او تعيينه في إحدى دوائرها، فيمتنع عن العطاء الفاعل إما خجلا او وجلا .
- 6- الإشاعات المضادة لموقف المثقف، لتحطيمه معنويا ومنعه من التفاعل والتلاحم العفوي مع حركة المجتمع .

7- سد المنافذ بالكامل في وجه المثقف من خلال سيطرة السلطة على وسائل نشر الثقافة داخل المجتمع، مما يمنع وصول اثر أو تأثير المثقف إلى عقول الجماهير.⁸

- الاعلام ومدخل صناعة النخبة :

إن صناعة النخبة هو أحد أهم ادوار الاعلام الجديد وأهمها في القرن الحادي والعشرون لما لها من دور مهم في صناعة نوعية المورد البشري من الدرجة الأولى والذي هو من متطلبات عصر ما بعد العولمة. وقد استخدمت كلمة صفوة في القرن (17م) لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم انتشر استخدامها ليشير إلى الجماعات الاجتماعية العليا، وطبقا لقاموس "أكسفورد" فإن أقدم استخدام في اللغة الإنجليزية لهذه الكلمة كان في عام 1823م، حينما كانت تنطبق بالفعل على الجماعات الاجتماعية، لكن المصطلح لم يستخدم بالفعل في العلوم الاجتماعية والسياسية بوجه عام إلا في الثلاثينات من القرن 19م في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، ولقد اجتهد المفكرين في إثراء مضامينها ابتداء من أفلاطون وأرسطو، مروراً بماركس (Marx) و "باريتو" (N.Pareto) و "موسك" (G.Mosca)، وصولاً إلى "ميلز" (R.Mills)،

ولكن الشيء الغريب اليوم في المجتمعات العربية هو غياب النخبة والتي أصيبت بالخمول وعدم التفاعل بالإضافة إلى الصمت السلبي في وقت تعاني فيه الشعوب وأصبح التغيير من القاعدة والذي نتج منه خربا في العديد من مجتمعاتها من جهة أو أجهاضا لمكتسباتنا والذي تم أجهاض ما حققه من حراك.

لا تعكس السياسة العامة مطالب الجماهير، وإنما تعكس القيم السائدة للنخبة، والتغيرات في السياسة العامة تغيرات جزئية وتدرجية أكثر منها ثورية.

إن النخبة الفاعلة لا تخضع لضغوط الجماهير إلا بالحد الأدنى، فالنخبة الفاعلة هي التي تضغط وتؤثر في الجماهير وليس العكس.⁹

مطالب الإصلاح الاعلامي:

إصلاح التشريعات العربية وفقا للمعايير الدولية، وبخاصة تلك التي تتعارض مع حريات الرأي والتعبير وتداول المعلومات والحق في المعرفة، والعمل من أجل إنهاء سيطرة الدولة على كافة وسائل الإعلام ، ومطالبة الحكومات العربية بتقنين حق التجمع والتنظيم السلمي لكافة الجماعات والقوى الفكرية والسياسية في إطار قانون ودستور ديموقراطي.

حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والاعلاميين في الحصول على المعلومات وعقد الاجتماعات والإتصال بكافة الأطراف المعنية، وحققهم في استخدام القانون الدولي والوطني للدفاع عن حقوق الإنسان .

إنفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر.

- الحصول على المعلومات والوثائق.
- ممارسة حق الإعلام وإبداء الرأي:
- يحق للمواطنين السعي لإيجاد مصادر أخرى للمعلومات كوسائل الإعلام الإخبارية ومثل هذه المصادر يحميها القانون.¹⁰

وفي هذه النقطة وجب الحديث عن الإصلاح الاعلام التنويه من اذا الاصلاح في جانب الاعلامي لا بد الأخذ بعين الاهتمام مصداقية العمل الإعلامي..حيث نجد دائما الحديث فقط عن حرية الاعلام وحرية العمل الاعلامي دون التطرق الى تساؤل مهم ومثير خاصة في منطقتنا العربية بالخصوص: هل اذا ما منح الاعلامي الحرية نجزم منه المصداقية؟ حيث يجرننا هذا التساؤل الى العديد من الاخطار والمشاكل التي تكتنف فتح الحرية الكاملة للإعلام حيث:

- هل حرية الاعلام تمنع دخول فواعل خارجية تسعى لتكسير الدول و المجتمعات ويكون الاعلامي أداة في ذلك؟
- لعل مستوى الاعلامي خاصة في المنطقة العربية ومن خلال المنتج الاعلامي سواء كان (المسموع أو المكتوب أو المرئي) يوحى الى خطورة السماح لهذه الاقلام أو الافواه من أن تكون حرة حرية كاملة
- إن المنتج الاعلامي في مجال الكتابة في المنطقة العربية بصفة عامة لايزال بحاجة الى تكوين لجانب المورد البشري الذي لايزال في بداياته
- ان الملاحظ الى الاعلام ومضامينه في الساحة العربية ونوع القوى وجهات التأثير التي تتحكم فيه وتملكه ومصالحها الضيقة بالإضافة الى امكانية أن تكون مؤذية في نفس الوقت سواء للمجتمع أو الوطن يبعث الى الأذهان فكرة الاحتياط في منح تنازلات اكثر لهذه الوسائل في وقت لازالت مجتمعاتنا في طور النشأة والبناء.
- إن المرحلة التي يمر بها العالم عموما والمنطقة العربية خصوصا في مرحلة القرن الواحد والعشرين تتطلب الكثير من الحذر بعدما سيطرت مجموعة من القوى القطبية على

وسائل الاعلام العالمية وأهم مصادره الاساسية. وبالتالي سهولة الانصهار و الدخول في دوامة اعلام خارجي موجه.

● التغيير وحرية التعبير الحدود والحقوق:

من حق الشعوب التعبير ومن حق الافراد الحرية في حدود الحرية التي ترسمها القوانين والاخلاق والاعراف.. ومن حق الشعوب التغيير وبناء الشرعية وخلق المشروعية .. لكن الاشكالية الخطيرة التي تطرح اليوم ..هل يجوز أن تترك الشعوب في البحث عن هذين الفكرتين بعد ان تنهك امة وتدمر دولة وتباد الآلاف من الشعوب والنتيجة الاجهاض للمولود الجديد أو التشويه أو أن يكون الابن ابن من؟؟؟

فالتغيير هو :

إن مفهوم التغيير السياسي يتسم بنوع من الشمولية والاتساع، ولفظ التغيير السياسي لغة يشير إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، ويقصد به أيضاً مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول . كما يقصد به أيضاً الإنتقال من وضع لديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي .

وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول اهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك.¹¹ وهو فكرة تتعارض وما يحدث في الواقع العربي.

ولعل أهم أهداف التغيير الوصول الى فكرة وجوهر العمل الانساني وهو حرية التعبير

والتي هي:

حرية التعبير:

إن الحديث عن حرية التعبير اوجب الحديث عن الحريات الاساسية للإنسان بصفة عامة بمفاهيمها المختلفة (الاجتماعية و الفلسفية و القانونية) حيث:
- الجانب الفلسفي: هو جانب التفريق بين الانسان ككيان حر وجانب الاستعباد والاسترقاق.. دون أي سيطرة خارجية.

- الجانب النفسي والاخلاقي للحرية: وهي حرية خالية من أي قوى تضعف الحرية والقوة العصبية والعقلية للفرد تجعلها تتنافى والاخلاق العامة وأدائها وتكون لقوى العقل الفردية دور في ذلك تنج منه مسؤوليته الشخصية.

- الجانب السياسي والاجتماعي: وهي انطلاقا من فكرة الفرد مواطن له حقوق وعليه واجبات. تضمن استقلاليته وحقه في التعبير ومواجهة السلطة السياسية.. وحرية الدين والمعتقد والفكر.. وبناء الاسرة وغيرها.

أهدافها:

- التفاهم المتبصر حول أحسن السبل المفضية إلى العيش الكريم بالمعية في المجتمع. أساسه العدالة والمساواة.

- بناء مجتمع يعول على المثقف الذي مازال يؤمن أو يحلم بأن في الإمكان دائما الإبداع مما كان. ونعول على المثقف الذي يؤمن الديمقراطية والتضامن.

- الوصول الى فكرة أن المجتمع ينبغي أن يرى في القرارات الملزمة التي تصدر عن السلطة السياسية تجسيدا لحقوقه المنصوص عليها في الدستور وإحقاقا لها، وليس إخلالا بها أو هتكا لها.¹²

- عندما تقوم غير النخبة بعملية التغيير:

من المفارقات التي عرفها القرن الحالي هي عمليات التحول التي عرفتها المنطقة العربية من تغيرات في الانظمة.. لم نعطي لها اسم تحول ديمقراطي ولكنها تحول للبحث عن العمل الديمقراطي.. بعدما فشلت في بناء تحول ديمقراطي يرقى وما قدمته الشعوب خاصة في الدول التي عرفت سيول من الدماء.. فهل ذلك مرده الى عدم وجود نخبة يمكنها العمل اثناء وما بعد التحول والحاجة الى التأصيل للعمل الديمقراطي أم اجهاضات خارجية.

وإن ما تقوم به الدول في المجتمعات الشرقية خاصة على المؤسسات سواء ادوات الاتصال والتعليم والتثقيف. جعل منها نفوذا عظيما على العقول وتكييف اذواقها مما يكفل لها الامن و إدارة اللعبة السياسية في دائرة من النخبة و المصالح لا تبرحها. مما يمثل خلاا جوهريا في الاساس الفكري للبناء العام للحریات و حقوق الانسان. ولعل الأزمة الفكرية التي تعصف بمرحلة (ما بعد - الحداثة)، مع غياب الحوار والتواصل سوف يفاقم من (أزمة العصر)، و سيزداد الإنسان اغتراباً أمام اكتساح أنماط وأدوات جديدة مذهلة وأكثر تقانة وتعقيداً. وما بين بين الشفافية والعمته يتم استلاب العقل . اللغة . الثقافة . الخصوصية،

ويحتد النزاع لصالح (الآلة الفكرية . الآلة المفكرة) وتتحول الصياغات الحالية المعرفة من أجل التقنية إلى التقنية من أجل التقنية¹³.

- التغيير السلمي ودور النخبة :

لا يمكن أن يكون هناك نجاح للتغيير السلمي في غياب النخبة فهي في الأخير من يمكن ان يقوم بالتأطير والتوجيه ووضع البرامج بالأطر العلمية والقانونية والمعايير الاقتصادية وغيرها مما يتطلب البرنامج الأساسي لكل سياسة دولة. وبالتالي فإن مشاركة النخبة في التغيير يعطي الطابع السلمي النضج والأهمية ونجاح التغيير يسمح للنخبة بالمواصلة وفق منضوّر ناجح . وغياب النخبة في المنطقة العربية غالباً كان عاملاً سلبياً لاستبداد العسكر أحياناً والجماعات الطفيلية أحياناً أخرى. وما نتج عنه من الاستبداد والدخول في دوامة التخلف وحكم اقلية سعت الى اقضاء النخبة أو استغلالها بالطريقة الخطأ. وما نتج منه من نخبة تابعة ونخبة صامتة قبلت بالوضع المفروض. ودخلت بالتالي المجتمعات العربية في مرحلة السبات والتخلف

- الاعلام والعدالة وحقوق الانسان:

- نحاول اولاً ان نخرج عن مفهوم حقوق الإنسان حيث يعرفها البعض:

• يقول محمد النجيمي المقصود بحقوق الإنسان: (تلك المبادئ والقوانين العامة التي اتفقت عليها الأديان، والقوانين الدولية فيما يتعلق باحترام الإنسان في مجال عقيدته، وحرية، وثقافته، وفي مجال حقوق المرأة والطفل، والقضايا السياسية، وحرية التفكير... وهي حقوق كفلتها الشريعة الإسلامية وجميع الأديان والقوانين الدولية.

• ويرى الزحيلي أن المراد بحقوق الإنسان حماية مصلحة الشخص سواء أكان حقاً عاماً كتحقيق الأمن، وقمع الجريمة، ورد العدوان، والتمتع بالمرافق العامة. أم خاصاً كحق الزوجة في النفقة وحق الأم في الحضانه لطفلها، وحق الأب في الولاية على أولاده ونحوه..

• وعبر الشوربجي عن حقوق الإنسان بقوله: " أنها حرمان الله - سبحانه وتعالى - فهو الذي تفضل بها على الإنسان؛ ولأن حمايتها والذود عنها قربي لله تعالى فلا يجوز لصاحبها أن يفرط فيها.

• ويرى الباحث بأنه يمكننا القول: " بان حقوق الإنسان تتمثل في المعايير الأساسية التي تفضل بها الله - سبحانه وتعالى - على العباد وبما يكفل للناس كافة أن يعيشوا بكرامة كبشر".¹⁴

كما يعتبر الحق بالعدالة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يجب احترامه من قبل الجميع. ويبقى موضوع تعزيز القضاء من الأهداف الأساسية لبناء ثقة الشعب في الحكومة. فالقضاء هو حامي الدستور. ويملك مهمة رئيسية في بناء حكم القانون، حماية حقوق الإنسان وتمكين النمو الاقتصادي. على القضاء أن يكون قادراً على أن يضمن للمواطنين المساواة، السرعة، والشفافية في حلّ النزاع.

غياب ولوج النساء إلى النظام القضائي من المشاكل الكبرى الأخرى التي يجب أن تحصل على اهتمام متزايد. فالعديد من النساء لا يسعين إلى تعويض قانوني رسمي من الأنظمة القضائية بسبب ضيق الوقت أو العواقب المالية والاجتماعية. تغيب المحاكم والمؤسسات الرسمية لحماية الحقوق عن معظم المجتمعات المحلية، بالأخص في المناطق الريفية. تقع المحاكم على بعد مئات الأميال ووسائل النقل قليلة. ويجد الأشخاص الذين يقيمون في المناطق البعيدة أو خارج المراكز المدنية الأساسية صعوبة في النفاذ إلى هذه المؤسسات. حتى عندما يكون لهذه المؤسسات فروعاً في المجتمعات المحلية، قد لا يتمكن الأشخاص من الحصول على العدالة بسبب غياب القدرة التشغيلية. فالمحاكم لا تملك التمويل الكافي ولا الملاك الكافي. لا يوجد عدد كاف من القضاة والمحامين المدربين. هذا، بدوره، يخلق فائضاً في القضايا وانتظار طویل قبل الحصول على العدالة. المشكلة الأخرى في النظام القضائي في البلدان الخارجة من النزاع هي الفساد وغياب الثقة بين الشعب والدولة. حتى عندما تتمكن النساء من النفاذ إلى القضاء، يواجهن تمييزاً قاسياً ونظامياً. يعاملن كمجرمات بدلاً من ضحايا. فضلاً عن ذلك، في البلدان المتحفظة، عدد النساء القضاة والنائبات العامات منخفض جداً ولا يكفي لتلبية الاحتياجات.

لا يشكل الضعف والفسل المؤسساتي العقوبات الوحيدة للنفاذ إلى العدالة. فبناء ثقافة حقوق الإنسان واحترام كرامة الإنسان يحتاج إلى معرفة عامة. يصعب على المواطنين طلب العدالة إذا لم يكونوا على دراية بحقوقهم. من الضروري أن يكون المواطنون على علم لا بحقوقهم وحسب بل أيضاً بكيفية الحصول على العدالة عبر مؤسسات الدولة. ففي معظم المجتمعات الديمقراطية، يتشارك القضاء مسؤولية ضمان الحكم الرشيد مع الفروع التنفيذية والتشريعية. فعلى القضاء الفاعل أن ينظر بدقة في مصداقية الأطر القانونية وأن يعمل لتكون جميع سلطات الدولة خاضعة للمحاسبة في ظل القانون. يلعب القضاء دوراً رئيسياً في مكافحة الفساد في معظم المجتمعات الديمقراطية الحديثة. وقد يكون القضاء في بعض الأحيان الحلقة الأضعف في هيكلية الحكم. إذا كان النظام القضائي ضعيفاً، ستشكل

الجهود التي تسعى إلى تقديم الحلول عبر المحاكم إشكالية كبيرة. إذ يتسبب الفساد بأكبر ضرر إذا تفشى على مستوى القضاء وحيث يملك الإصلاح الإمكانية الأكبر لتحسين الوضع. فاستقلالية القضاء جزء لا يتجزأ من الحكم الرشيد.¹⁵

الخاتمة :

يمكن القول ان النخبة هي العنصر الحيوي في أي أمة بل الشريان الأساسي والدعامة الأساسية لأي بلد في شتى المجال ... من البناء الى التنظير الى ثقافة العيش ويعتبر الاعلام الوسيلة الرئيسية والأساسية لنشر كل أنواع الفكر وإنتاج واستهلاك أو تعبئة.. وبالتالي العلاقة هي قوية ... فالنخبة التي لا تعمل في مجال الاعلام يكون الإنتاج هزئياً ومريضاً... والاعلام الذي لا يسعى الى التأثير في النخبة لا ينتظر منه الناتج الخام والفائدة الحقيقية.. وبالتالي في هذه الفترة التي تعرف تطوراً كبيراً من حراك ورياح تغيير وغيرها من التحولات الثقافية بالأساس والديمقراطية بالخصوص تستوجب نوعاً من النخبة للتسيير والتنظير والتأطير أو على الأقل المشاركة الفعالية ضمن باقي كيانات المجتمع.

الهوامش :

- 1- محمد أمين الميداني: محاضرة حول حرية الإعلام وحقوق الإنسان . رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. جامعة ستراسبورغ. فرنسا.
- 2- مازن ليلوراضي... الدكتور حيدر أدهم عبد الهادي: المدخل لدراسة حقوق الإنسان. مقال منشور بموقع الاكاديمية العربية في الدنمارك. 2006/08/10.
- 3- هشام الفيوم : 09/2008. (نسخة على الويب).
http://www.moelp.org/forum/printer_friendly_posts.asp?TID=3131
- 4- علي دنيف حسن: محاضرة بعنوان: حرية الإعلام : التباس المفهوم والممارسة.
- 5- عبد الحفيظ بولزرقي: المجتمع المدني وصور علاقته بالدولة. مدونة مكتوب 2008/12/01/11
<http://abdelhafidh2007.maktoobblog.com>
- 6- مركز دراسات أمان: الثقافة والسلطة وسائل نشر الثقافة... ليبيا نموذجاً (2- 2007 - 04 : 2)
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=1230
- 7- ثابت عبد الرحمان إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 107.
- 8- كمال رزيق : محاضرة بعنوان: التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية. أستاذ محاضر وعميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البلدة .
- 9- ريم محمد موسي: ورقة بعنوان: الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي. مؤتمر فلادلفيا السابع عشر - ثقافة التغيير- كلية الآداب. جامعة فلادلفيا.
- 10- مصطفى حداد : مقال المدونة الالكترونية. بعنوان: مفهوم السلطة بين المجتمعين السياسي والمدني 2006/06/28.
- 11- هشام الفيوم : 09/2008. (نسخة على الويب)
- 12- http://www.moelp.org/forum/printer_friendly_posts.asp?TID=3131
- 13- داود درويش حلس : حقوق الإنسان الثقافية بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية الواقع والمأمول. بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة". المنعقد بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية. في الفترة: 2-3/4/2007م. ص 982.

14- سيما سمر: تعزيز حكم القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد". اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. الدوحة، قطر 29 أكتوبر – 1 نوفمبر 2006. ص 16.